الأمم المتحدة
S/2020/777




Distr.: General
4 August 2020
Arabic
Original: English

# الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين

## تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير هو التقرير الخامس الذي يقدمه الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وعلى نحو أعم عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ويسلِّط الضوء في التقرير على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال، ويبيِّن أن النزاع ظل يؤثر سلبا على الأطفال، ولا سيما في مينداناو. ويعرض التقرير أيضا التطور في الحالة منذ تقديم التقرير السابق (S/2017/294)، بما في ذلك اتجاهات وأنماط الانتهاكات، والتقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات ومنعها، ومتابعة الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2017/4). وأخيرا، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الرامية إلى إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الفلبين وتحسين الحماية التي توفر لهم.




210820 140820 20-10426 (A)



## أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة لـه بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الخامس عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في الفلبين الذي يقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن. ويغطي التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ويتضمن معلومات عن اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور التقرير السابق (S/2017/294). وحيثما أمكن، تحدَّد الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ويسلط الضوء على مجالات الدعوة والاستجابة من أجل تعزيز حماية الأطفال. ويرد أيضا في التقرير وصف للتقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها. وأخيرا، يقدم التقرير قائمة بالتوصيات إلى جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية لتحسين حماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها. وفي آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/74/845-S/2020/525)، أدرجت جماعة أبو سياف، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، والجيش الشعبي الجديد بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم في الفرع ألف من المرفق الثاني، باعتبارها من الأطراف التي لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال.

2 - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التي يتشارك المنسق المقيم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في رئاستها بجمع المعلومات المقدمة في هذا التقرير والتحقق منها. ولاحظت فرقة العمل وقوع عدة حوادث خطيرة واشتباكات متفرقة منخفضة الحدة أثرت في الحالة الأمنية العامة. وظل رصد الانتهاكات الجسيمة والتحقق منها يواجهان صعوبات بسبب الحالة الأمنية المتقلبة وتقييد حرية التنقل بسبب فرض الأحكام العرفية في مينداناو.

## ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

### ألف - التطورات السياسية

3 - في كانون الثاني/يناير 2017، عقدت جولة ثالثة من مفاوضات السلام بين حكومة الفلبين والحزب الشيوعي الفلبيني - الجيش الشعبي الجديد - الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين. غير أن قوات الطرفين أنهت وقف إطلاق النار الذي أعلنه كل منهما من جانب واحد في شباط/فبراير 2017، في أعقاب خلافات بشأن الإفراج المزمع عن المعتقلين السياسيين. ثم أعلن الرئيس، رودريغو دوتيرتي، إنهاء مفاوضات السلام. وفي 7 شباط/فبراير 2017، أعلن الرئيس "حرباً شاملة" على الجيش الشعبي الجديد وألغى الاتفاق المشترك بشأن ضمانات السلامة والحصانة لعام 1995، وأمر باعتقال عدد من استشاريي الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين. وأعلن الجيشُ الشعبي الجديد أنه سيقوم بعمليات "مقاومة مسلحة مكثفة" ضد القوات الحكومية. وحاول فريقا الحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين استئناف المفاوضات في نيسان/أبريل 2017 وتمكنا من التوصل إلى اتفاقات رئيسية، بما في ذلك وقف مشترك مؤقت لإطلاق النار. وعلى الرغم من ذلك، ألغت الحكومة في أيار/مايو 2017 جولة خامسة مقررة من مفاوضات السلام، مشيرة إلى تكثيف الهجمات المسلحة التي يشنها الجيش الشعبي الجديد. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وقّع الرئيس الإعلان رقم 360 الذي ينهي رسمياً محادثات السلام. وصدر إعلان آخر في 5 كانون الأول/

ديسمبر 2017، سمي فيه الحزب الشيوعي الفلبيني – الجيش الشعبي الجديد جماعة إرهابية وفقا لقانون منع وقمع تمويل الإرهاب لعام 2012 (قانون الجمهورية رقم 10168).

4 – وفي حزيران/يونيه 2018، أوصـــى وزير الدفاع الوطني بإنهاء جميع المفاوضـــات الأخرى مع الجيش الشـــعبي الجديد – الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، مشـــيراً إلى تهديد شـــيوعي مزعوم بالإطاحة بالرئيس. وأشـــارت الحكومة فيما بعد إلى أنها ســـتواصـــل محادثات الســـلام المحلية مع القوى الشـــيوعية، مسترشدة في ذلك بأمر تنفيذي يتضمن تفاصيل المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بوحدات الحكم المحلي. وفي 22 تشـرين الثاني/نوفمبر 2018، أصـدر الرئيس الأمر المذكرة رقم 32، الذي يعزز المبادئ التوجيهية للقوات المســـلحة والشـــرطة الوطنية لقمع ومنع العنف وأعمال الإرهاب في مقاطعات ســـامار، ونيغروس أورينتال ونيغروس أوكسيدنتال، ومنطقة بيكول، المعروفة بوجود حركات تمرد شيوعية نشطة فيها. واعتمدت الحكومة الأمر لمنع انتشار هذا العنف وتصاعده في أماكن أخرى من البلد. وأعلن الوزير أيضا في 5 كانون الأول/ ديسـمبر 2018 أنه لن يكون هناك تعليق للعمليات العسـكرية، على الرغم من عرض المتمردين وقفا لإطلاق النار في الأعياد.

5 – وأُصـــدر القانون التنظيمي لمنطقة بانغســـامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المســـلمة (قانون الجمهورية رقم 11054) في 27 تموز/يوليه 2018، حيث قضى بإحداث منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المســـلمة والاســـتعاضـــة بها عن المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة. وجاء ذلك تتويجا لعملية السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسـلامية للتحرير وفصيل الأغلبية في جبهة مورو للتحرير الوطني. وقد أجري استفتاءان على تصديق القانون التنظيمي في 21 كانون الثاني/يناير و 6 شـــباط/فبراير 2019. ووســـع إقليم منطقة بانغســـامورو المتمتعة بالحكم الذاتي بإدماج مدينة كوتاباتو (التي كانت تقع في الســـابق ضـــمن المنطقة الثانية عشـــرة) و 63 بارانغاياً (قرية) في مقاطعة كوتاباتو، بالإضـافة إلى المقاطعات الخمس الأصـلية، وهي ماغويندناو، ولاناو ديل سور، وباسيلان، وسولو، وتاوي–تاوي، التي كانت سابقا جزءا من ميندناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي. واحتفل بإنشاء منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في 29 آذار/مارس 2019، مع تنصـــيب الوزراء الأولين في الســـلطة الانتقالية لبانغســـامورو، والحكومة الإقليمية المؤقتة التي تتمتع بســـلطات تنفيذية وتشـــريعية لفترة انتقالية مدتها ثلاث ســـنوات حتى انتخاب الحكومة الأولى في عام 2022. وما فتئ البرلمان الإقليمي المؤقت يعمل لإصـــدار سـبعة قوانين ذات أولوية من شـأنها أن تشـكل الإطار الأسـاسـي للحكم والسـياسـات في منطقة بانغسـامورو المتمتعة بالحكم الذاتي.

6 – وفي كانون الثاني/يناير 2019، سُـن قانون الحماية الخاصـة للأطفال في حالات النزاع المسـلح (القانون الجمهوري رقم 11188)، الذي يدمج أحكام قرارات مجلس الأمن بشـأن الأطفال والنزاع المسـلح في التشريعات الوطنية ويحظر جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقدمت الأمم المتحدة الدعم في وضـــع القواعد والأنظمة التنفيذية (انظر الفقرة 55) وفي المشـــاورات المتعلقة بها وهي سـتواصـل تقديم المسـاعدة التقنية لإدماجها في قانون الأطفال الخاص بمنطقة بانغسـامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة.

## باء - التطورات الأمنية

7 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الجماعات المسلحة المحلية التي تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما أدى بشكل خاص إلى حصار ماراوي عام 2017 وما تلاه من فرض للأحكام العرفية في مينداناو. وإضافة إلى ذلك، يؤدي استمرار تصعيد الأنشطة المسلحة التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية والقتال بين الجيش الشعبي الجديد والقوات المسلحة إلى تعريض الأطفال للخطر. وعلاوة على ذلك، يؤثر المناخ السياسي الذي ولدته "الحرب على المخدرات" التي أطلقها الرئيس في حزيران/يونيه 2016 تأثيرا غير مباشر على رصد الانتهاكات ضد الأطفال.

8 - وفي 23 أيار/مايو 2017، شهد النزاع في مدينة ماراوي عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد تحالف من الجماعات المسلحة ضم جماعة موتي، وجماعة أبو سياف، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. والجماعات الثلاث جميعها هي جماعات مسلحة محلية تُعرف بأنها تتعاطف مع تنظيم الدولة الإسلامية أو تسترشد به. واستمر القتال خمسة أشهر، حتى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان في المنطقة. ورداً على ذلك، أصدر الرئيس الإعلان رقم 216 في 23 أيار/مايو 2017، الذي وضع ميندناو تحت الأحكام العرفية. ومُددت فترة الأحكام العرفية في ثلاث مناسبات واستمرت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأيدت المحكمة العليا شرعية التمديدات، على الرغم من تقديم عدة التماسات تطعن فيها لأسباب دستورية. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، تماشياً مع تقييم الحكومة أن الجماعات في جنوب الفلبين أصبحت ضعيفة، أعلن الرئيس أنه لن يُسعى إلى تمديدات أخرى.

9 - وللإشراف على جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في مدينة ماراوي، أنشئت هيئة حكومية متخصصة مشتركة بين الوكالات، هي فرقة العمل بانغون ماراوي، في 5 شباط/فبراير 2018. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، عاد الكثير من المشردين داخلياً إلى أماكن إقامتهم، في حين انتقل آخرون من غير القادرين على العودة إلى مواقع مؤقتة داخل ماراوي. وتجري حالياً إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في ما يعرف بـ "المنطقة الأكثر تضرراً"، التي تضم 24 من أكثر البارانغايات كثافة سكانية من مجموع 96 بارانغيا متضررا. وقدم مشروع قانون إلى البرلمان لمنح تعويضات عن المنازل والممتلكات المدمرة أو المتضررة، وأنشئت تحت قيادة الحكومة المحلية لجنة لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي والمطالبات المتداخلة، التي قد يكون لها تأثير على الحلول الدائمة. ووفقا لتصنيف المشردين داخلياً في عام 2018 في مدينة ماراوي (126 97 شخصاً)، استأثر الأطفال بنسبة 34 في المائة من السكان المشردين داخلياً.

10 - وظلت حالة الحماية في ميندناو هشة، مع استمرار العمليات العسكرية ضد أعضاء جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، وجماعة أبو سياف، وغيرهما من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية (أو الجماعات المسترشدة بتنظيم الدولة الإسلامية). واستمرت أعمال العنف على أيدي الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي بيان مشترك، أكدت القوات المسلحة والشرطة الوطنية أول حالة لقيام مواطنين فلبينيين بهجوم انتحاري في البلد في 28 حزيران/يونيه 2019، هاجم فيه مفجران انتحاريان موقعا عسكريا في مقاطعة سولو، مما أسفر عن مقتل 7 أشخاص على الأقل وإصابة 10 أشخاص بجروح.

11 – وأدى تجدد النزاع واشتداد حدته إلى استمرار نمط طال أمده من التشريد، أثر عموما على مجتمعات الشعوب الأصلية النائية في شرق ميندناو وفي أجزاء من جنوب وسط ميندناو. وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 2018، بدأت الحكومة في اعتماد نهج "الأمة بأكملها"، بمشاركة جميع أجزاء الإدارة في مكافحة التمرد الشيوعي. وفي حين كانت محادثات السلام على المستوى المحلي تلقى التشجيع، وبرامج توفير الإسكان، وسبل العيش والمساعدة المالية لأعضاء الجيش الشعبي الجديد السابقين تنفذ، حافظ نهج الحكومة – بقيادة هيكل الأمن الوطني – على تركيز قوي على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، أعربت الأمم المتحدة عن شواغل إزاء تزايد الادعاءات من جانب السلطات بالانتماء المباشر لأفراد وجماعات ومنظمات إلى الحزب الشيوعي الفلبيني أو الجيش الشعبي الجديد واعتبارهم من ثم جزءا من التمرد. وأدى ذلك "الوسم بالارتباط بالإرهاب اليساري" بدوره إلى شواغل بشأن الأمن الشخصي، وإلى الاعتقالات، والمضايقة والتخويف للجهات الفاعلة من جانب قوات الأمن الحكومية. فعلى سبيل المثال، أغلقت المدارس في مناطق الشعوب الأصلية بسبب الادعاء بأن الجيش الشعبي الجديد يستخدمها في التجنيد وتلقين العقائد.

12 – وواصلت منظمات المجتمع المدني، والمدارس والجامعات الاحتجاج بعد أن اتهمتها الحكومة بالارتباط بالجيش الشعبي الجديد وتعرضت نتيجة لذلك للتهديد. وبينما كانت الحكومة تقوم برد عسكري قوي، أثر على الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان الهشتين أصلا، أبدت الحكومة استعدادها لإحياء محادثات السلام مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين قرب نهاية عام 2019. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق مؤسس الحزب الشيوعي الفلبيني، خوسيه ماريا سيسون، على إمكانية أن يتابع فريقا التفاوض التابعان للحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين عملهما.

## ثالثا – معلومات مستكملة عن أطراف النزاع

### القوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية

13 – تتألف القوات المسلحة الفلبينية من الجيش الفلبيني، والبحرية (التي تضم مشاة البحرية الفلبينية) والقوات الجوية الفلبينية. وفي حين أن الشرطة الوطنية الفلبينية قوة مدنية، فإن قوة العمل الخاصة التابعة لها يمكن أن تستدعى، عملا بالأمر التنفيذي رقم 546 لعام 2006، لدعم العمليات القتالية التي تقوم بها القوات المسلحة والتي تنطوي على قمع التمرد وغيره من التهديدات الخطيرة للأمن الوطني. وفي ظل الإدارة الحالية، كُلفت القوات المسلحة بمكافحة الإرهاب والتمرد، حيث أعلنت الإدارة التزامها بتحسين قدراتها ومتابعة المبادرات الرامية إلى ضمان سلامة كل مواطن.

14 – والوحدات الجغرافية للمواطنين بالقوات المسلحة هي قوة مساعدة تحت سيطرة القوات المسلحة تتألف من جنود احتياط في الجيش ومدنيين وتعمل كمضاعف قوة للقوات الحكومية النظامية.

### الجيش الشعبي الجديد

15 – الجيش الشعبي الجديد، الذى أسس في عام 1968، هو الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفلبيني وهو جزء من ائتلاف الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين. ويدرج الجيش الشعبي الجديد منذ عام 2003 في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وهو موجود في جميع أنحاء الفلبين وينخرط في مواجهات مسلحة مع الحكومة منذ عام 1971. وشهدت الفترة المشمولة

بالتقرير زيادة في عدد الحوادث المتصلة بالنزاع بين القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد في سياق التقدم المتقطع المحرز في مفاوضات السلام وإنهاء وقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2017. ونشرت القوات المسلحة كتائب إضافية في المناطق التي يوجد فيها الجيش الشعبي الجديد عقب الإنهاء الرسمي لمحادثات السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

**جماعة أبو سياف**

16 - تدرج جماعة أبو سياف، التي أسست في عام 1991، منذ عام 2003 بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي عام 2014، أعلن زعيم الجماعة في ذلك الحين، إسنيلون هابيلون، ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية، لكن مدى الصلة بين الجماعتين لا يزال غير واضح. وتنشط الجماعة في مقاطعة باسيلان، التي كانت بمثابة قاعدة عمليات للجماعة، ومقاطعة سولو وفي شبه جزيرة زامبوانغا. وهي لا تزال تشكل تحديا خطيرا لعمل الأمم المتحدة، لأنها تقوم بانتظام بعمليات القصف بالقنابل، والابتزاز، وعمليات الاختطاف طلبا للفدية والاغتيالات. واستمرت العمليات العسكرية ضد الجماعة في جنوب الفلبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكدت وزارة الدفاع الوطني في 28 آذار/مارس 2018 أن زعيم الجماعة، نهورهاسان جاميري، و 13 من أتباعه استسلموا لقوة العمل المشتركة باسيلان، وهي قوة خاصة تحارب الجماعات الإرهابية التي تحددها الحكومة والحركات المرتبطة بها في جرز باسيلان. وأعرب وزير الدفاع الوطني عن أمله في أن يؤدي الاستسلام الى انهيار الجماعة في باسيلان واستعادة السلام والنظام في المقاطعة. ووفقا للقوات المسلحة، في كانون الأول/ديسمبر 2019، أدى ذلك التطور إلى ارتفاع مجموع عدد أعضاء الجماعة الذين استسلموا منذ عام 2018 إلى 216 عضوا، كان 100 عضو منهم من مقاطعة باسيلان.

**جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية**

17 - انشقت جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير في عام 2010 وواصلت الصراع المسلح من أجل إقامة دولة بانغسامورو الإسلامية المستقلة استقلالا تاما، عقب مفاوضات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير التي مهدت الطريق لإنشاء سلطة بانغسامورو الانتقالية. وتدرج جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم منذ عام 2014. واستمرت الاشتباكات بين الجماعة والقوات المسلحة في الفترة المشمولة بالتقرير، وهي نشطة عموما في مقاطعة ماغويندناو وبعض أنحاء كوتاباتو الشمالية، مما أثر على الأطفال. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، نُسب هجوم على وحدة تابعة للقوات المسلحة في بلدية داتو أونساي، مقاطعة ماغويندناو، إلى الجماعة. ويؤدي إسماعيل أبو بكر، المعروف أيضاً باسم كوماندر بونغوس، دور قائد الجماعة منذ وفاة المؤسس، أميريل أومبرا كاتو، في نيسان/أبريل 2015.

**جبهة مورو الإسلامية للتحرير**

18 - نشأت جبهة مورو الإسلامية للتحرير كجماعة منشقة عن جبهة مورو للتحرير الوطني في عام 1977. وأدرجت في عام 2003 بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وشطبت من المرفقات في عام 2017، بعد الإنجاز الكامل والناجح لخطة عملها لعام 2009، مما أدى إلى فصل 869 1 طفلا من صفوفها. وعقب توقيع الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في آذار/مارس 2014، توقفت الأعمال القتالية بين الحكومة والجبهة، واختتمت بذلك رسميا مفاوضات السلام التي استمرت 17 عاما. وتوج الاتفاق بالتصديق على قانون بانغسامورو التنظيمي الأساسي في شباط/فبراير 2019، الذي أنشأ حكومة بانغسامورو وسلطتها

الانتقالية، التي تشكل الأساس لإنشاء حكومة جديدة تتمتع بالحكم الذاتي وتشكل جبهة مورو الإسلامية للتحرير جزءا منها. ولم تتحقق فرقة العمل من أي انتهاكات جسيمة منسوبة إلى الجبهة.

**جبهة مورو للتحرير الوطني**

19 - أنشئت جبهة مورو للتحرير الوطني في عام 1972 ووقعت اتفاق سلام مع الحكومة في عام 1996 بعد أكثر من 20 عاما من القتال من أجل استقلال بانغسامورو. ولكن، في أوائل عام 2000، برزت التوترات مع الحكومة مجددا مع شروع بعض أعضاء الجبهة في اعتبار تنفيذ اتفاق السلام معيبا. وأدى ذلك إلى انشقاق جبهة مورو للتحرير الوطني إلى فصائل أصغر، أيد بعضها المفاوضات بين الحكومة والجبهة، في حين اشتبكت فصائل أخرى بصورة متقطعة مع الحكومة. ولا توجد معلومات تذكر اليوم عن القوة الحالية للجبهة، ولم يبلغ عن أي هجمات كبيرة للجماعة. ولم تتحقق فرقة العمل من أي انتهاكات جسيمة منسوبة إلى الجبهة.

**جماعة موتي**

20 - ظهرت جماعة موتي في عام 2016 كقوة مهيمنة بين الفصائل العديدة التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017. وسميت الجماعة باسم قائديها، الشقيقين عمر وعبد الله موتي. وإلى جانب عضويتها الأساسية التي تضم بضع مئات من الأشخاص، مُكّنت الجماعة من قبل المتعاطفين والمؤيدين المحليين ضمن الشبكات القبائلية. وأدى قيام الجماعة وغيرها من الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية بحصار مدينة ماراوي إلى وقوع العديد من الخسائر البشرية، وتشريد عشرات الآلاف من السكان وإعلان الأحكام العرفية. وفي نيسان/أبريل 2018، أعلنت السلطات مقتل أبو ذر، أحد مهندسي الحصار، وأحد قادة الجماعة. وفي الوقت الراهن، تنشط بقايا الجماعة، وينضم بعض أعضائها إلى الجماعات المحلية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية التي يشار إليها في هذا التقرير بالجماعات التي تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية.

## رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

21 - استمرت الاشتباكات المسلحة في التأثير سلبا على الأطفال، ووقعت أغلبيتها في مينداناو، وكان مركزها مقاطعة لاناو ديل سور. وقد شكلت القيود المفروضة على الوصول والقيود الأمنية تحديات أمام التحقق من الانتهاكات في المناطق النائية، ولا سيما أرخبيل سولو. كما أن القدرات المحدودة لفرقة العمل القطرية أعاقت قدرتها على رصد الانتهاكات الجسيمة. ووفقا لذلك، لا يغطي هذا التقرير جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الفلبين.

22 - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع 331 انتهاكا خطيرا تضرر منها 233 طفلا (121 صبيا، و 96 بنتا و 16 طفلا لم يعرف نوع جنسهم)، مما يمثل زيادة مقارنة بالتقرير السابق (S/2017/294). ومن بين هذه الانتهاكات، ارتُكب 41 في المائة (135 انتهاكاً) في عام 2017 ووقع معظمها في مقاطعة لاناو ديل سور خلال حصار ماراوي، الذي أدى بشكل خاص إلى ارتفاع حاد في الهجمات على المدارس والأشخاص المشمولين بالحماية، وقتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم. وتناقصت الانتهاكات الجسيمة بعد الحصار، حيث جرى التحقق من 117 انتهاكاً تضرر منها 92 طفلاً (49 صبياً و 43 بنتا) في عام 2018 والتحقق من 79 انتهاكاً تضرر منها 67 طفلاً (42 صبياً و 25 بنتا) في

عام 2019. ويمكن تفســـير انخفاض عدد الانتهاكات منذ عام 2018 بانخفاض عدد الأعمال القتالية من جانب بعض الأطراف نتيجة للتصديق على القانون التنظيمي الأساسي لبانغسامورو في تموز/يوليه 2018 وإنشاء منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في كانون الثاني/يناير 2019.

23 - ومن المسائل التي تثير القلق الزيادة التي جرى التحقق منها في عدد الأطفال الذين احتجزتهم قوات الأمن الحكومية بسـبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسـلحة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير مقارنة بالعدد المسـجل في التقرير السـابق (S/2017/294)، حيث احتجز 51 طفلاً (23 بنتا و 28 صـبياً)، مع تسـجيل ارتفاع حاد في عام 2019. ولم تُحترم البروتوكولات والمعايير الوطنية المتعلقة بالأطفال المقبوض عليهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، التي يُنص عليها في قانون الجمهورية رقم 11188 والتي توفر حماية خاصة للأطفال في حالات النزاع المســلح اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2019. وإضـــافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من الاستخدام العسكري لـ 12 مدرسة ومستشفى واحد.

24 - ويثير حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي تضر بمجتمعات الشعوب الأصلية قلقاً بالغاً، لا سيما في ميناناو الشمالية وكاراغا، في سياق النزاع بين القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد، وزيادة مشـاركة الجماعات شبه العسكرية. وعلى وجه الخصوص، وُسم معلمو وتلاميذ المدارس التي تديرها منظمات غير حكومية في مجتمعات الشعوب الأصلية "بالارتباط بالإرهاب اليساري" بوصفهم من المؤيدين المزعومين للجيش الشعبي الجديد أو الأعضاء المزعومين فيه أو بوصفهم معارضين للحكومة وتعرضوا بعد ذلك للمضايقة، أو التهديد، أو الاعتداء أو القتل على أيدي جهات يزعم أنها قوات الأمن الحكومية.

25 - ومن بين الانتهاكات الجســيمة البالغ عددها 331 انتهاكا والمتحقق منها خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، نُســب 42 في المائة إلى الجماعات المســلحة، أي جماعة موتي (48 انتهاكا)، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (32)، والجيش الشعبي الجديد (29)، وجماعة أبو سياف (16)، والجماعات المسترشدة بتنظيم الدولة الإسلامية (15). ومن بين الانتهاكات، نسب 16 في المائة إلى القوات الحكومية، وخاصـة القوات المسلحة الفلبينية (44). ولم يتسن عزو عدد كبير من الانتهاكات (138 انتهاكا، أو 42 في المائة)، التي تَمثّل معظمها في قتل الأطفال وتشـــويههم، إلى طرف معين. ونتج معظمها عن اشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، أو عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب.

26 - وظلت منطقة ميناناو المنطقة الأكثر تضـــررا، حيث اســـتأثرت بنســـبة 90 في المائة من جميع الانتهاكات المتحقق منها. ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار تركز الجماعات المسلحة في المنطقة، وكذلك إلى ما أبلغ عنه من فقدان الجيش الشـــعبي الجديد للقوة في المناطق الواقعة خارج ميناناو. وداخل ميناناو، كانت منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميناناو المسلمة ومنطقة سوكسكسارغن الأكثر تضرراً إذ اسـتأثرتا بنسـبتي 70 في المائة و 14 في المائة على التوالي من مجموع عدد الانتهاكات المتحقق منها. ولكن، منذ عام 2017، جرى التحقق من عدد متزايد من الانتهاكات في مناطق دافاو، وميناناو الشـــمالية وكاراغا، تضرر منها السكان الأصليون في الغالب في سياق النزاع المسلح بين القوات المسلحة، والجماعات شبه العسكرية (بما في ذلك الوحدات الجغرافية للمواطنين بالقوات المسلحة) والجيش الشعبي الجديد. وإضافة إلى ميناناو، جرى التحقق أيضا من وقوع انتهاكات جسيمة في مناطق فيساياس الغربية، وكالابارزون وبيكول.

### ألف - التجنيد والاستخدام

27 - تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام 67 طفلا (19 بنتا، و 32 صبيا، و 16 طفلا لم يعرف نوع جنسهم)، مما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بالتقرير السابق (S/2017/294). ولا يزال الصبيان المراهقون يشكلون الفئة الأكثر عرضة للخطر. وتمثلت الجهات الرئيسية المرتكبة لهذه الجريمة في الجماعات المسلحة، أي الجيش الشعبي الجديد (23)، وجماعة موتي (21)، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (17) والجماعات التي تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية (5). ونسبت حالة واحدة الى القوات المسلحة.

28 - وعلى الرغم من التحقق من أن الجيش الشعبي الجديد يمثل الجهة المجندة الرئيسية، واصلت هذه الجماعة الزعم بأنها لا تجند الأطفال للمشاركة المباشرة في الأعمال القتالية، وفقا لإعلانها وبرنامج عملها لعام 2012 من أجل حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم، اللذين يحددان السن الدنيا للتجنيد من قبل الجماعة بـ 18 سنة، ولكنهما ينصان على أنه يجوز قبول الأطفال كمتدربين أو متعلمين ويجوز أن يكلفوا بالدفاع عن النفس والعمل في الوحدات والمهام الأخرى غير القتالية متى بلغوا 15 عاما من العمر. وتؤكد الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين أنها تعترف باتفاقية حقوق الطفل، ولكن ليس بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي تشكل الفلبين طرفاً فيه.

29 - وجرى التحقق من قيام الجيش الشعبي الجديد بتجنيد واستخدام 23 طفلا (7 بنات و 16 صبيا) في أدوار الدعم أو القتال. فعلى سبيل المثال، في 5 تموز/يوليه 2018، قُتل صبي يبلغ 17 عاماً من العمر أثناء القتال مع شخصين بالغين. وكانوا جميعهم مرتبطين بـالجيش الشعبي الجديد ويقاتلون ضد القوات المسلحة في مقاطعة كوتاباتو الشمالية في ذلك اليوم. وكان الصبي قد انضم إلى الجيش الشعبي الجديد في مقاطعة دافاو ديل سور في نيسان/أبريل 2018. وفي مثال آخر، قام الجيش الشعبي الجديد بتجنيد شقيقين، صبيا يبلغ 15 عاما من العمر وبنتا تبلغ 17 عاما من العمر، واستخدمهما في مقاطعة كويزون في آذار/مارس 2019. وفصل الصبي عن أسرته وأعيد إليها بعد شهر تقريباً. وأفاد بأنه طُلب منه حمل سلاح في حين كانت شقيقته تحمل الحقائب. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت شقيقته لا تزال مع الجيش الشعبي الجديد. واستخدم الجيش الشعبي الجديد بنتا أخرى تبلغ 17 عاماً من العمر لمدة أربعة أشهر تقريباً ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر 2016 ضمن فرقة طبية إلى أن هربت واستسلمت للقوات الحكومية في آذار/مارس 2017. وأفيد بأنها شاركت كمساعدة طبية في مواجهة مسلحة في مقاطعة دافاو أورينتال. وفي حادثة أخرى جرى التحقق منها، استُخدم صبي يبلغ 15 عاماً من العمر من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في مقاطعة أوغوسان ديل سور في أدوار الدعم وجلب المياه والطهي. وأعيد الصبي إلى عائلته.

30 - وجرى التحقق من قيام جماعة موتي بتجنيد واستخدام 21 طفلا (12 بنتا و 9 صبيان) في الفترة من عام 2017 إلى عام 2018، وكذلك من قيام الجماعات المسترشدة بتنظيم الدولة الإسلامية بتجنيد واستخدام خمسة صبيان في عام 2019. فعلى سبيل المثال، خلال حصار ماراوي، استخدم ستة أطفال كدروع بشرية، في حين كُلف ثلاثة آخرون باستخراج البارود من المفرقعات النارية، وأُجبر أحد الأطفال على نهب المنازل. وفي مقاطعة لاناو ديل سور، اختطفت جماعة موتي بنتين واستخدمتهما في أدوار الدعم من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2017. وقد تعرضت إحدى البنتين للاغتصاب أثناء ارتباطها بالجماعة. وفي الفترة من عام 2016 إلى حزيران/يونيه 2017، جرى تعليم صبي يبلغ 14 عامًا من العمر تجميع الأسلحة النارية والمشاركة في القتال. وبعد إلقاء القبض عليه، أعيد إلى أسرته وتلقى الدعم النفسي الاجتماعي لمدة ثلاثة أشهر. وتلقت الأمم المتحدة ادعاءات إضافية بقيام جماعة موتي بتجنيد الأطفال

واستخدامهم على نطاق واسع خلال حصار ماراوي وادعاءات بأن بعض الأطفال قُتلوا أثناء القتال. وتشير تلك الادعاءات إلى أن العدد الفعلي للانتهاكات التي ارتكبت خلال حصار ماراوي يرجح أن يكون أعلى من العدد المتحقق منه.

31 - وتحققت الأمم المتحدة من أن 17 طفلا (صبي واحد، و 16 طفلا لم يعرف نوع جنسهم) جندوا أو استخدموا من جانب جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، ومن أن 16 طفلا استخدموا دروعا بشرية في حادث واحد في إحدى المدارس. ووقع الحادث في أعقاب هجوم على مفرزة تابعة للوحدة الجغرافية للمواطنين بالقوات المسلحة في مقاطعة كوتاباتو الشمالية في حزيران/يونيه 2017. وفي كانون الثاني/يناير 2019، استسلم صبي يبلغ 16 عاماً من العمر مرتبط بجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية إلى قوات الحكومة.

32 - وتحققت الأمم المتحدة من استخدام القوات المسلحة صبيا يبلغ 14 عاما من العمر في عام 2018 في مقاطعة كوتاباتو الشمالية. واستخدم الصبي من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 لتقديم الدعم في معسكر مقابل السكن والالتحاق بالمدرسة وأعيد إلى عائلته. وإضافة إلى ذلك، ومن دواعي القلق أنه أفيد بأن القوات المسلحة أجبرت عدداً غير محدد من التلاميذ من إحدى مدارس الشعوب الأصلية على الانضمام إلى مظاهرات الاحتجاج ضد معلميهم واتهامهم بالمشاعر المعادية للحكومة.

*الاحتجاز بسبب الارتباط المزعوم بالجماعات المسلحة*

33 - تحققت الأمم المتحدة من قيام السلطات الحكومية باحتجاز 51 طفلا (23 بنتا و 28 صبيا)، لا يتجاوز عمر بعضهم الحادية عشرة، بسبب الارتباط المزعوم بالجماعات المسلحة، مما يمثل ضعف الرقم المذكور في التقرير السابق (26). وقد نتجت تلك الزيادة أساسا عن ارتفاع عدد الأطفال المحتجزين في عام 2019 (35). واعتقل أطفال على يد القوات المسلحة، أو الشرطة الوطنية أو في عمليات مشتركة، واحتجزوا لفترات تراوح بين يوم واحد و 20 شهرا. وتعرض ما لا يقل عن أربعة أطفال لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وفي وقت الإبلاغ، كان قد أفرج عن 47 طفلاً، ووجهت تهم إلى 6 أطفال، وظل 6 أطفال في الاحتجاز.

34 - وفي عام 2017، جرى التحقق من احتجاز 12 طفلا. وعلى سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2017، احتجزت القوات المسلحة في معسكرين صبيين يبلغان 16 و 17 عاماً من العمر، متهمين بالارتباط بجماعة أبو سياف، حيث احتجز أيضاً صبيان آخران يبلغان 16 عاماً من العمر لنفس السبب. وعصبت أعين الصبيان الأربعة وأوثقت أيديهم وضُربوا وأُخذوا بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي. وفي حزيران/يونيه 2017، ألقي القبض على صبي يبلغ 16 عاما من العمر مع عائلته في مركز إجلاء بزعم ارتباطه بجماعة تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية. وكان الصبي لا يزال محتجزاً وقت كتابة هذا التقرير في معسكر في منطقة مانيلا الكبرى، حيث يواجه تهما بالتمرد. وفي تموز/يوليه 2017، اعتقل 6 صبيان، تراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً، ضمن عدد من البالغين عند نقطة تفتيش أمنية بتهمة الارتباط المزعوم بجبهة مورو للتحرير الوطني. واحتُجز الصبيان لمدة شهر قبل إطلاق سراحهم دون تهمة. وفي أيلول/ سبتمبر 2017، ألقت القوات المسلحة القبض على صبي يبلغ 14 عاما من العمر في مقاطعة سولو إلى جانب عدد من البالغين. وأعطاه جنود القوات المسلحة قنبلة يدوية وصوروه وهو يحملها. واتهم الصبي بأنه عضو في جماعة أبو سياف، فاحتجز لمدة 3 أشهر تقريباً إلى أن أفرج عنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بأمر من المدعي العام في المقاطعة بسبب سنه وعدم كفاية الأدلة.

35 - ولوحظ اتجاه تنازلي في عام 2018، حيث جرى التحقق من احتجاز أربعة أطفال بسـبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. ولكن في عام 2019، اعتقل 35 طفلاً من قبل القوات المسلحة (5) والشرطة الوطنية (2) وخلال عمليات مشتركة (28) واحتجزوا لفترات تراوح بين يوم واحد و 10 أشهر. وظل صبيان يبلغان 15 و 16 عاماً من العمر اعتُقلا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2019 رهن الاحتجاز حتى كانون الأول/ديسمبر 2019 في مقاطعتي باسيلان و كوتاباتو الشمالية، على التوالي. وفي جميع الحالات الـ 35، لم تحترم البروتوكولات والمعايير الوطنية المتعلقة بالتعامل مع الأطفال المقبوض عليهم لأسـباب تتعلق بالنزاع المسـلح، التي يلزم تنفيذها بموجب قانون الجمهورية رقم 11188 المعتمد في كانون الثاني/يناير 2019. فعلى سـبيل المثال، في مخالفة لقانون الجمهورية رقم 11188، احتجزت القوات المسـلحة في 18 شباط/ فبراير 2019، بنتين تبلغان 11 و 17 عاما من العمر في مقاطعة بوكيدنون بزعم ارتباطهما بالجيش الشعبي الجديد. واستجوبهما الجنود وأمضتا الليل في معسكر قبل إطلاق سراحهما وإعادتهما إلى أسرتيهما. وفي مقاطعة باسيلان، في 2 آب/أغسطس 2019، ألقي القبض على صبي يبلغ 16 عاماً من العمر بتهمة الارتباط المزعوم بجماعة أبو سياف وجبهة مورو للتحرير الوطني خلال غارة شنتها الشرطة الوطنية ومكتب التحقيق الوطني. وكان الصبي محتجزاً لدى الشرطة الوطنية حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي حادث منفصـل، ألقي القبض على 13 طفلاً خلال مداهمات متزامنة للجيش والشـرطة في مقاطعة نيغروس أوكسيدنتال في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأُطلق سراحهم بعد 40 ساعة دون تهمة. وزعمت قوات الأمن الحكومية أنهم كانوا يتلقون التدريب والتلقين العقائدي على أيدي الجماعات المسلحة.

## باء - القتل والتشويه

36 - ظل قتل الأطفال وتشويههم يمثل الانتهاك الخطير السائد المتحقق منه في الفلبين. وتحققت الأمم المتحدة من مقتل (44) وتشويه (95) 139 طفلا (57 بنتا و 82 صبيا)، كان ربعهم دون سن الخامسة. ولوحظ أن الصـبيان المراهقين أكثر عرضـة لأن يقتلوا، بسـبب أدوارهم في الخطوط الأمامية فيما يتعلق بالمرتبطين منهم بأطراف النزاع، في حين أن عددا أكبر من البنات من جميع الأعمار تعرض للتشـوية. وارتفع عدد الأطفال المصـابين بجروح مقارنة بالتقرير السـابق (116)، بسـبب حدوث زيادة تدريجية في الإصابات بين الاطفال بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على مر السنين (من 10 أطفال أصـيبوا في عام 2017 إلى 17 طفلاً في عام 2018 وإلى 25 طفلاً في عام 2019). وإضـافة إلى ذلك، أفادت التقارير بمقتل وجرح المزيد من الأطفال خلال حصـار ماراوي. وعند تحديد هوية مرتكبي جرائم قتل الأطفال وتشويههم، تمثلت الجهات الرئيسية في أعضاء القوات المسلحة (24)، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (15)، وجماعة أبو سياف (11)، والجماعات التي تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية (10)، والجيش الشعبي الجديد (4)، وجماعة موتي (1). وتعذَّر إسناد ما مجموعه 74 إصابة من إصابات الأطفال إلى طرف محدد.

37 - ونجمت أغلبية الانتهاكات عن المتفجرات من مخلفات الحرب أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع (64) وعن تبادل إطلاق النار (10). وعلى سـبيل المثال، في مقاطعة لاناو ديل سـور في 4 نيسـان/ أبريل 2019، أصيب صبي يبلغ 13 عاما من العمر برصاصة طائشة مجهولة المصدر خلال عملية قامت بها الشرطة الوطنية ضد معسكر قاعدة القيادة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وفي 29 كانون الثاني/ يناير 2017، في مقاطعة باسـيلان، قُتل ثلاثة أطفال وشـوه اثنان أثناء لعبهم بقنبلة يدوية.

وفي 2 أيلول/سبتمبر 2018، في حادث مماثل في إسولان، مقاطعة سلطان كودارات، أدى انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع إلى مقتل فتاة وتشويه أربعة صبيان.

38 - وكانت الجماعات المسلحة التالية مسؤولة عن 41 إصابة، أو 30 في المائة من جميع الإصابات المتحقق منها بين الأطفال: جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (15)، وجماعة أبو سياف (11)، والجماعات المسترشدة بتنظيم الدولة الإسلامية (10)، والجيش الشعبي الجديد (4) وجماعة موتي (1). وعلى سبيل المثال، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، شوه 15 طفلاً (8 بنات و 7 صبيان)، تراوح أعمارهم بين عامين و 16 عاماً، خلال انفجار قنبلة نسب إلى جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية في مركز تجاري في مدينة كوتاباتو أسفر أيضاً عن مقتل شخصين بالغين. وفي مثال آخر، قام عنصران من جماعة أبو سياف بهجوم انتحاري على كاتدرائية في مدينة جولو، مقاطعة سولو، في 27 كانون الثاني/يناير 2019. وفي الحصيلة، قتل 18 شخصاً وأصيب 82 شخصاً بجروح، كان من بينهم 10 أطفال. وفي تموز/يوليه 2018، قُتل طفل يبلغ 7 سنوات من العمر ووالداه، وكان والده عضوا في الوحدات الجغرافية للمواطنين بالقوات المسلحة، وذلك في انفجار حافلة ركاب صغيرة نسب إلى جماعة أبو سياف في مقاطعة باسيلان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في مقاطعة بوكيدنون، تحققت الأمم المتحدة من مقتل بنت تبلغ 4 أشهر من العمر برصاص طائش من الجيش الشعبي الجديد عندما كانت داخل مركبة مع أقاربها. وكانت سيارة الشرطة التي كانت أمام سيارتهم تعرضت لكمين نصبه الجيش الشعبي الجديد.

39 - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع 24 إصابة بجروح بين الأطفال نسبت الى القوات المسلحة، وهو ما يشكل انخفاضا طفيفا مقارنة بالتقرير السابق (30)، ونتجت أساسا عن هجومات القوات المسلحة على المجموعات المسلحة، وخاصة في لاناو ديل سور. وانخفض عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا نتيجة لأعمال تنسب إلى القوات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 12 في عام 2017، إلى 8 في عام 2018 و 4 في عام 2019. وفي شباط/فبراير 2017، تعرض 4 صبيان تراوح أعمارهم بين 16 و 17 عاماً للتشويه بعد تعذيبهم في مقاطعة باسيلان أثناء احتجازهم من قبل القوات المسلحة. وفي 8 آذار/مارس 2017، قُتلت بنت عمرها سنة واحدة وتعرض صبي يبلغ 13 عاما من العمر للتشويه خلال عملية قامت بها القوات المسلحة في مقاطعة باسيلان. وفي 12 تموز/يوليه 2017، قُتل صبيان وبنت واحدة، قيل إنهم كانوا مرتبطين بالجيش الشعبي الجديد، أثناء مواجهة مع القوات المسلحة في مقاطعة كومبوستيلا فالي. وفي تموز/يوليه 2019، أسفرت غارة جوية شنتها القوات المسلحة واستهدفت بها جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية في مقاطعتي كوتاباتو الشمالية وماغوينداناو عن إصابة صبي يبلغ 12 عاما من العمر ووالده بجروح ومقتل والدته.

## جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

40 - في الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من حوادث اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تعرضت لها ست بنات تراوح أعمارهن بين 14 و 17 عاما، نسبت جميعها إلى جماعة موتي ووقعت أثناء حصار ماراوي. واغتصبت 4 بنات وأُجبرن على الزواج من أعضاء من الجماعة بعد اختطافهن. ووردت معلومات إضافية عن العنف الجنسي في سياق الحصار ولكن لم يتسن التحقق منها. وفي عام 2019، وردت مزاعم أخرى بحدوث أفعال عنف جنسي ولكن لم يتسن التحقق منها.

41 - ويُعتقد أنه لا يجري الإبلاغ عن جميع حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين المحليين والأمم المتحدة على علم بوجود حالات ذات مصداقية، فإن الضحايا أو أسرهم لا يرغبون في الإبلاغ عن المعلومات. ويواجه معظم الناجيات عوائق اجتماعية وأمنية، بما في ذلك الوصم. وإضافة إلى ذلك، على الرغم من سن قانون الجمهورية رقم 11188، لا تزال حالات العنف الجنسي تسوى خارج إطار النظام القضائي الرسمي من خلال المدفوعات المالية.

## دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

42 - تحققت الأمم المتحدة من وقوع 98 هجوما على المدارس (62) والمستشفيات (36) والأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالتقرير السابق. ووقع معظم الهجومات (61) في عام 2017. وشملت هذه الحوادث هجومات على 12 من موظفي التعليم والصحة وتهديدات وجهت إلى 31 من موظفي التعليم. ولم ينسب معظم الهجومات (64) إلى طرف معين، ولكن نُسب 28 هجوما إلى قوات الأمن الحكومية و 6 هجومات إلى جماعات مسلحة.

43 - ووقعت الهجومات التي لم يتسن عزوها إلى طرف معين في معظمها خلال المواجهات المسلحة، بما في ذلك أعمال القصف، في سياق حصار مراوي (57). فعلى سبيل المثال، تصاعدت الاشتباكات بين جماعة موتي والقوات المسلحة في 23 أيار/مايو 2017 في مدينة ماراوي، مما أدى إلى إلحاق ضرر بالبنى التحتية لـ 20 مدرسة و 30 مستشفى، بما في ذلك مراكز الصحة المجتمعية. وفي أمثلة أخرى أثناء الحصار، اختُطف خمسة معلمين من كلية في مقاطعة لاناو ديل سور، يزعم أن جماعات تسترشد بتنظيم الدولة الإسلامية قامت بذلك في 29 أيار/مايو 2017.

44 - وعزي ما مجموعه 28 هجوما إلى قوات الأمن الحكومية، أي القوات المسلحة (19)، والشرطة الوطنية (3) والعمليات المشتركة (6). وعلى سبيل المثال، في مقاطعة ماغويندناو، ألحقت عملية لإنفاذ القانون قامت بها القوات المسلحة ضد جماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وغيرها من الجماعات المسلحة في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل 2019 أضراراً بعشر قاعات دراسية في مدرسة ابتدائية، مما أثر على إمكانية حصول 151 تلميذا على التعليم. وألحقت أيضا عملية مماثلة جرت في 2 نيسان/أبريل 2019 في منطقة أخرى في المقاطعة أضراراً بإحدى المدارس الدينية الإسلامية التي بنيت حديثاً للتعليم الديني الإسلامي.

45 - ونُسبت الهجومات المتبقية إلى جماعة موتي (3) وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وجماعة أبو سياف والجيش الشعبي الجديد (هجوم لكل منها). وفي حين وقع معظم الحوادث في لاناو ديل سور في سياق حصار ماراوي، وقعت أيضا هجومات في نيغروس أورينتال، وكوتاباتو الشمالية، وماغويندانو، وسلطان كودارات، وكومبوستيلا فالي، ونيغروس أوكسيدنتال، وميساميس أورينتال، وأغوسان ديل نورتي، ودافاو ديل نورتي وسارانغاني.

46 - وظلت الأمم المتحدة تلاحظ التهديدات الخطيرة التي تقوم بها قوات الأمن الحكومية والجماعات شبه العسكرية ضد المعلمين والمدارس التي تديرها منظمات غير حكومية في مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي تموز/يوليه 2019، علق العمل في 54 مركز تعليم في المجتمعات الأصلية في ميانداناو، بسبب مزاعم أطلقتها وزارة التعليم بوجود صلات مع الجيش الشعبي الجديد. وبالمثل، في 25 شباط/فبراير 2019، تسببت عدة لافتات نُشرت خارج مدرسة في مقاطعة كوتاباتو الشمالية وتضمنت اتهامات بأن المدرسة ترتبط

بـالجيش الشعبي الجديد في بث الخوف من عمليات الانتقام في صفوف المعلمين والتلاميذ وأدت إلى تعليق الدراسة لمدة أسبوع. وفي بيئة أعلنت فيها الحكومة الجيش الشعبي الجديد جماعة إرهابية، يمكن أن تشكل الاتهامات العلنية بإقامة ارتباطات بالجيش الشعبي الجديد خطراً على الحياة. وأعربت اليونيسف عن شواغلها وقدمت الدعم للحل الفوري للمسألة المتعلقة بالتهديد الذي تتعرض له مراكز التعلم في رسالة وجهتها إلى وزارة التعليم في 30 تموز/يوليه 2019. وفي حادثتين أخريين وقعتا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2019، تلقى ثلاثة من أعضاء تحالف المعلمين المعنيين في منطقة مانيلا الكبرى وخمسة معلمين في إحدى المدارس الثانوية في مقاطعة ميساميس أورينتال، اتهمتهم قوات الأمن الحكومية بالارتباط بالحزب الشيوعي الفلبيني، تهديدات أو تعرضوا للمضايقة.

47 - وعلى نحو منفصل، تحققت الأمم المتحدة من الاستخدام العسكري لـ 12 مدرسة ومستشفى واحد، وهو استخدام نسب إلى القوات المسلحة (10) والشرطة الوطنية وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية والجماعات المسترشدة بتنظيم الدولة الإسلامية (حالة استخدام واحدة لكل منها). وإضافة إلى استخدام المدارس كقواعد أثناء الاشتباكات المسلحة، استخدمت المدارس في كثير من الأحيان كمواقع من قبل القوات المسلحة في سياق العمليات المدنية - العسكرية. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في 16 آذار/مارس 2019، قام جنود من القوات المسلحة بتركيب معسكر ونفذوا عملية لإنفاذ القانون في مبنى البلدية القديم الذي كان يستضيف مدرسة ابتدائية منذ عام 2017. واحتل الجنود المبنى لمدة شهر تقريبا. وتحققت الأمم المتحدة أيضا من الاستخدام العسكري لمدرسة ومركز صحي مجتمعي في مقاطعة ماغوينداناو خلال عمليات إنفاذ القانون في 20 و 21 آذار/مارس 2019. وبعد أن أثار المجتمع المحلي شواغل، أخلت القوات المسلحة المبنى.

48 - وأثرت الهجمات على المدارس واستخدامها العسكري على تعليم ما لا يقل عن 000 20 طفل، إما مؤقتا أو لفترات طويلة. وهذا العدد كبير، إلا أنه لا يمثل سوى جزء صغير من جميع الأطفال الذين تأثرت إمكانية حصولهم على التعليم من جراء النزاع. وفي بيان مؤرخ 30 آب/أغسطس 2019 تناول زيادة الوجود العسكري والشرطي في الجامعات والمدارس بسبب ما زُعم من قيام منظمات سياسية بتجنيد الطلاب، أكدت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين ضرورة دعم سياسات الأمان داخل الحرم الجامعي، وفقاً للقانون الذي يقضي بضمان أقصى حماية للحريات المدنية والسياسية.

## هاء - الاختطاف

49 - تحققت الأمم المتحدة من حوادث اختطاف 21 طفلاً (12 بنتا و 9 صبيان)، وقع معظمها في عام 2018 (13). وتمثلت الجهات التي ارتكبت هذه الجرائم في جماعة موتي (17) وجماعة أبو سياف (4). واقترن الاختطاف أيضاً بانتهاكات أخرى في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، اختطفت جماعة موتي بنتا تبلغ 16 عاما من العمر في 4 حزيران/يونيه 2017. واغتُصبت البنت مرتين وكلفت باستخراج البارود من المفرقعات النارية ورعاية أطفال لأعضاء في جماعة موتي. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، هربت، إلى جانب رهائن آخرين، وجرحت برصاصة أثناء هروبها. وفي حالة أخرى في عام 2017، اختطفت جماعة أبو سياف صبيا يبلغ 7 أعوام من العمر لمدة سبعة أشهر، في مقاطعة سولو. ولم يجر التحقق من اختطاف أطفال في عام 2019، نتيجة للتحديات التي تواجه إمكانية الوصول والقدرة المحدودة للأمم المتحدة.

## واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

50 - لم يجر التحقق من وقوع أي حوادث تتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. ولكن، كانت هناك شواغل بشأن تقلص الحيز العام للعمل الإنساني، والقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، والتهديدات والعنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وشكلت القيود المفروضة على الوصول بسبب الحالة الأمنية المتقلبة وتقييد حرية التنقل المفروضة من خلال الأحكام العرفية في ميناناو، التي مددت ثلاث مرات منذ عام 2017، صعوبات اعترضت سبيل رصد الانتهاكات والتحقق منها. وتضمنت المسائل الأخرى بُعد مواقع المجتمعات المحلية وعدم إمكانية الوصول إليها، وكذلك مخاطر الوقوع في مرمى النيران المتبادلة أو الخوف من التعرض للخطف. وكان التحقق في بعض المناطق محدودا بسبب عدم وجود قدرات مدرّبة.

## خامسا - التقدم المحرز في إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة من جانب الحكومة

51 - من أجل الإبلاغ رسميا عن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السابق (S/2017/294) والاستنتاجات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2017/4)، تواصل الرئيسان المشاركان لفرقة العمل القطرية مع وكيل وزارة الدفاع الوطني في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ويسّر الاجتماع تقديم الدعم الرفيع المستوى لقانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح من جانب الحكومة وكان بمثابة مدخل لتنشيط المشاركة وإثارة الشواغل المتعلقة بحصار ماراوي.

52 - وبعد عقد من الدعوة وتقديم المساعدة التقنية من قبل الأمم المتحدة، سُنّ قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح في كانون الثاني/يناير 2019. ويدمج ذلك التشريع الجديد قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بآلية الرصد والإبلاغ في قانون وطني. ويوفر القانون نظاما وطنيا للرصد والإبلاغ والاستجابة، مستوحى من آلية الرصد والإبلاغ التي صدر تكليف بإنشائها من المجلس. وهو يهدف أيضا إلى تعزيز التنسيق لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية للوكالات المحلية والوطنية ومساءلة الجناة. وقد أعلن القانون الأطفال "مناطق سلام"، بهدف حمايتهم من جميع أشكال الإساءة والعنف وملاحقة منتهكي القانون من الأشخاص أو الجماعات. ومن أمثلة الأفعال المحظورة في القانون الجديد القتل، والتشويه، والتعذيب، والاغتصاب، والاختطاف، والتجنيد في القوات المسلحة الحكومية والجماعات، وأعمال فرض الحصار الغذائي، والاحتجاز التعسفي، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويحتفل أيضا بالقانون بسبب أحكامه المراعية للاعتبارات الجنسانية، التي تشمل ضمانات لحصول البنات على التعليم، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وكذلك إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

53 - وبدعم تقني من الأمم المتحدة، وضعت اللجنة المشتركة بين الوكالات التابعة للحكومة والمعنية بالأطفال في حالات النزاع المسلح اللمسات الأخيرة على القواعد والأنظمة التنفيذية لقانون الجمهورية رقم 11188 في غضون فترة الـ 90 يوماً التي ينص عليها القانون. ووقعت القواعد والأنظمة التنفيذية في حفل رسمي في 4 حزيران/يونيه 2019 من قبل المؤسسات والوكالات الحكومية، بما فيها وزارة الدفاع الوطني، والقوات المسلحة، ولجنة حقوق الإنسان، ووزارة التعليم والمجلس الوطني لرفاه الأطفال. وما فتئت الأمم المتحدة تدعم نشر القانون وتنفيذه على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى

اللجنة المشتركة بين الوكالات لوضع خطة عمل ومسارات إحالة. وستشكل خطة العمل والمسارات المذكورة بمجرد إنجازهما الأساس للتوعية الوطنية بشأن القانون والقواعد والأنظمة التنفيذية الخاصة به، ومن المقرر أن يحدث ذلك في أواخر عام 2020.

54 - وأصدرت وزارة التربية سياستها في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة (الأمر رقم 57 لعام 2017) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ومن خلال هذه السياسة، إلى جانب التأكيد مجدداً على حق الأطفال في التعليم وأهمية قطاع التعليم في حماية الطلاب وموظفي المدارس في حالات النزاع المسلح، تعترف الوزارة أيضاً بالأهمية البالغة لمواصلة توفير التعليم أثناء النزاع المسلح وتنفيذ تدابير محددة لمنع الهجمات على المدارس واستخدامها عسكرياً. وإضافة إلى ذلك، حددت الوزارة دورها في رصد الانتهاكات الجسيمة وعرضت الإجراءات التي يتعين اتخاذها للإبلاغ عنها. وتعززت هذه السياسة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بإصدار إطار السياسة الوطنية بشأن اعتبار المتعلمين والمدارس مناطق سلام، الذي تحدد فيه العناصر والمبادئ التوجيهية المبينة في قانون الجمهورية رقم 11188. وبموجب الأمر رقم 57، يضفى الطابع المؤسسي على إدماج حساسية النزاع، ومنظور بناء السلام وإشراك المجتمعات المحلية في التدخلات التعليمية من أجل منع نشوب النزاع المسلح والتخفيف من حدته والتصدي له والتعافي منه.

55 - وقادت وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعيتين عملية تحديث الإجراءات المتعلقة بإدارة الأطفال المشاركين في النزاع المسلح ومعاملتهم (الأمر الإداري رقم 84 لعام 2002). وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، استضافت الوزارة مشاورة أولية، لا يزال يتعين استعراض نتائجها للتأكد من اتساقها مع أحكام قانون الجمهورية رقم 11188. وكانت المناقشات جارية في وقت كتابة هذا التقرير.

56 - واستجابة لأزمة ماراوي، قدمت وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعيتين المساعدة المالية والغذائية وفي الأسباب المعيشية للأسر والمشردين داخلياً المتضررين من الحصار لدعم تعافي وإعادة تأهيل أسباب معيشتهم أو أنشطتهم الاقتصادية.

57 - وبدأت الشرطة الوطنية من خلال مركز حماية المرأة والطفل التابع لها في وضع سياسة لحماية الطفل للشرطة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بدعم من الأمم المتحدة. وستتضمن السياسة استراتيجيات لمنع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال.

## سادسا - معلومات عن التقدم الذي أحرزته أطراف النزاع الأخرى

58 - عند إنجاز خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم الموقعة مع الأمم المتحدة في عام 2009، شطبت جبهة مورو الإسلامية للتحرير من مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في عام 2017. ومنذ ذلك الحين، تقوم الأمم المتحدة بتوثيق الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل ومن فصل الأطفال المرتبطين بجبهة مورو الإسلامية للتحرير - القوات المسلحة الإسلامية لبانغسامورو. ويجري تنفيذ برنامج لدعم الأطفال الذين فصلوا وأسرهم بالتشارك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالات الحكومية والمجتمع المدني. وتابعت فرقة العمل القطرية أيضا مسألة إعادة إدماج الأطفال البالغ عددهم 869 1 طفلا الذين فصلوا عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير عند شطبها من المرفقات وأكدت أن أيا منهم لم يكن قد انضم مجددا إلى أي جماعة مسلحة في وقت كتابة هذا التقرير. وبالشراكة مع منطقة

بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميناداناو المسلمة، قدم برنامج إعادة الإدماج مهارات حياتية، ودعماً نفسياً وخدمات إحالة إلى 738 طفلاً، وقام كذلك بتوزيع مساعدة مالية لمرة واحدة على 568 1 أسرة.

59 - وأعاق تزايد عمليات القوات المسلحة واستمرار الحكومة في إلقاء القبض على استشاريي الحزب الشيوعي الفلبيني - الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، إلى حد بعيد، حوار الأمم المتحدة مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين والجيش الشعبي الجديد. وأحيت الأمم المتحدة الحوار مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين في حزيران/يونيه 2018. وعقد اجتماع تقني مع كبار المسؤولين في الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين في 16 تموز/يوليه 2018 لمواصلة المناقشات بشأن المبادرات المشتركة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. غير أن تجدد النزاع الذي أعقب إصدار الأمر التنفيذي رقم 70 في كانون الأول/ديسمبر 2018 أثر في قدرة الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين على مواصلة ذلك الارتباط، ولم تعقد أي اجتماعات أخرى.

60 - وتعتبر الحكومة جماعة أبو سياف وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية جماعتين إرهابيتين، ولم يتسن حتى الآن التواصل معهما بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ولا سيما بسبب القيود المفروضة على الوصول والقيود الأمنية.

## سابعا - الملاحظات والتوصيات

**61 - أرحب بتقلد سلطة بانغسامورو الانتقالية مهامها في آذار/مارس 2019، مما يمثل تتويجا لعملية السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وأدعو السلطة إلى مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والاستعانة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي جمعتها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.**

**62 - وأدعو جميع أطراف النزاع في الفلبين إلى أن توقف فورا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وأن تتخذ تدابير وقائية. وأحث كذلك الأطراف على امتثال التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، إنهاء ومنع قتل الأطفال وتشويههم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية الموجودين فيها.**

**63 - وأثني على الحكومة لسن قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح في كانون الثاني/يناير 2019، وتوقيعها القواعد والأنظمة التنفيذية في حزيران/يونيه 2019، وعلى السياسات والأنشطة ذات الصلة التي يجري الاضطلاع بها لتحسين حماية الأطفال في النزاع المسلح. وأحث الحكومة على الإسراع بنشر تلك الالتزامات القانونية المحلية وتنفيذها، وتعزيز حماية حقوق الأطفال، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الجنسي، والقتل، والتعذيب واختطاف الأطفال في سياق النزاع المسلح، وعلى التحقيق بشكل دقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات ضد الأطفال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأدعو الحكومة أيضا إلى تأييد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (قواعد باريس).**

**64 - ويساورني القلق إزاء احتجاز الأطفال بسبب الارتباط المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة، وأدعو الحكومة إلى التقيد بقانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع، الذي يقضي بضرورة أن يعامل الأطفال كضحايا ووجوب أن تحدد طريقة معاملتهم مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام**

الأول. وأدعو كذلك الحكومة إلى إنفاذ حظر التعذيب وغيره من ضـــروب المعاملة أو العقوبة القاســـية أو اللاإنسانية أو المهينة.

65 - وأحث الحكومة على احترام بروتوكولاتها ومعاييرها المتعلقة بالأطفال المعتقلين لأســـباب ذات صلة بالنزاع المسلح، وضمان تلقي ضحايا الانتهاكات خدمات فعالة ومناسبة في الوقت المناسب وتمكُّنهم من الوصول إلى برامج شاملة لإعادة الإدماج.

66 - وأحث الجماعات المسلحة، ولا سيما الجيش الشعبي الجديد، على أن توقف فورا تجنيد الأطفال واســـتخدامهم، وأن تفرج عن الأطفال المرتبطين بها من صـــفوفها لأغراض إعادة الإدماج. وأحث كذلك الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين والجيش الشـــعبي الجديد على التقيد بأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والاعتراف بمبادئ باريس، والكف عن استخدام الأطفال في أي نشاط قد يعرضهم للخطر. وأدعو الجماعات المسلحة المدرجة في المرفقات إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة بغرض إعداد خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم.

67 - ويســـاورني القلق لأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـــنع والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تقتل الأطفال وتشـــوههم. وأهيب بالحكومة أن تنفذ بالكامل اتفاقية حظر اســـتعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضـــادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام وأن تصـــدق على البروتوكول بشـــأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد اســـتعمال أســـلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضـــرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس).

68 - وأهيب كذلك بالحكومة أن تواصـــل التعاون مع فرقة العمل القطرية والأمم المتحدة للتصـــدي للانتهاكات المســـتمرة ضـــد الأطفال، ودعم تنفيذ إجراءاتها ومبادئها التوجيهية الوطنية في مجال حماية الطفل وتيسير وصول الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى المناطق المتضررة من النزاع. وأشجع أيضا الحكومة على مواصلة تعاونها مع فرقة العمل القطرية والأمم المتحدة لتعزيز قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة لها، والقوات المساعدة، في مجال حماية الطفل.

69 - وأرحب برفع الأحكام العرفية في مينداناو بعد ثلاث سنوات تقريبا من فرضها وأدعو الحكومة إلى تيسير وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المناطق المتضررة في مدينة ماراوي لتقييم تأثير الحصار على المدنيين، ولا سيما الأطفال.

70 - ولا يزال يســـاورني القلق إزاء اســـتمرار الهجومات والتهديدات بشـــن هجومات على المدارس والعاملين فيها، ولا ســـيما في مجتمعات الشـــعوب الأصـــلية. وأحث الحكومة على التنفيذ الكامل لـــــ ”إطار الســـياســـة الوطنية بشـــأن اعتبار المتعلمين والمدارس مناطق ســـلام“ الذي وضـــع في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019 وعلى الدعوة إلى منع ”الوســـم بالارتباط بالإرهاب اليســـاري“ للمدارس والمعلمين والأطفال. وأكرر دعوتي الموجهة إلى الحكومة لتأييد إعلان المدارس الآمنة.

71 - وأناشـد الحكومة والأطراف الأخرى أن تدمج مسـألة حماية الأطفال باعتبارها مسـألة مركزية في مفاوضات واتفاقات السلام الجارية والمقبلة.

**72 - وأشجع مجتمع المانحين الدوليين على توفير الموارد المالية لمساعدة فرقة العمل القطرية والأمم المتحدة على تعزيز قدرات فرقة العمل فيما يتعلق بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وعلى التصدي لأي انتهاكات أخرى ضد الأطفال ومنع وقوعها.**